



الدورة الرابعة عشرة

لاهاي، من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير عن التقدم المحرز في اعتبار الأثر المالي على الخطة الاستراتيجية  
لمكتب المدعية العامة للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ والآثار المترتبة على  
التكاليف لمكتب المدعية العامة والأجهزة الأخرى للمحكمة الجنائية الدولية<sup>(\*)</sup>

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير طلبات لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") وجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") للحصول على معلومات عن الأثر المالي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ على مكتب المدعية العامة ("مكتب المدعية العامة" أو "المكتب") على ميزانية المكتب وعلى أجهزة المحكمة الأخرى.

بما أن الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ ستكون جاهزة بحلول نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٥، تقدم هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن المنهجية التي تم اعتمادها لتقييم الأنشطة والموارد اللازمة التي من شأنها أن تتيح لمكتب المدعية العامة تنفيذ ولايته بطريقة كفوءة ومتسقة مع الخطة الاستراتيجية ومع نظام روما الأساسي.

لقد تم تحديد نهجين لتقييم الحجم الأساسي الصحيح لمكتب المدعية العامة: (أ) هج يعتمد على الطلب بكامله، الذي سيتيح للمكتب الاستجابة إلى كل طلب يرد إليه فوراً ولكن ذلك له سلبيات عدم الاستقرار المالي، و (ب) هج يعتمد على تقدير للطلب، الذي من شأنه أن يخلق ميزانية أكثر استقراراً ولكنه يتطلب المزيد من تحديد أولويات القضايا للسنوات الثلاث المقبلة.

(\*) صدر سابقاً تحت الرقم CBF/24/8.

وبإتباع النهج الذي يعتمد على الطلب، سيكون العدد المتوقع لأنشطة مكتب المدعية العامة والموارد اللازمة مستمد من مراجعة بيانات تاريخية عن الدراسات الأولية والتحقيقات والمقاضاة في ضوء الاستراتيجية الجديدة حيث سيتم دمج هذه البيانات مع المعلومات المتوفرة عن الحالات والقضايا الحالية والمرتبقة.

وستتم مناقشة الرقم الناتج عن الحجم الأساسي للدراسات الأولية والتحقيقات والمحاکمات والاستئنافات مع الدوائر والقلم لتقييم تأثيرها على أجهزة المحكمة الأخرى. وسوف يستند الأثر المالي النهائي لهذه الأنشطة على (١) تكلفة عمليات المحكمة في العامين الماضيين، التي من شأنها أن تكون أكثر تمثيلاً للتأثير الناجم عن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعية العامة (٢) والمتطلبات الناشئة عن الخطة الإستراتيجية الجديدة.

يرد جدول زمني للخطوات المقبلة في هذا التقييم في نهاية التقرير.

## أولاً - مقدمة

١- أوصت اللجنة في تقريرها النهائي بعد الدورة الثالثة والعشرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بأن خطة مكتب المدعية العامة الاستراتيجية المقترحة للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ ينبغي أن تُحدّد تكاليفها بالشكل الصحيح باستخدام أفضل المعلومات المعروفة المتاحة والخبرات المتوفرة في المحكمة (على سبيل المثال، نتائج عملية تقدير التكاليف على أساس الأنشطة ومؤشرات عبء العمل).<sup>(١)</sup>

٢- في ختام دورتها الثالثة عشرة، في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، طلبت الجمعية العامة من مكتب المدعية العامة اعتبار الآثار المالية المترتبة بعناية على خططها الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المترتبة ليس فقط على مكتب المدعية العامة بل أيضاً بالنسبة للأجهزة الأخرى، وكذلك أقسام تقرير اللجنة ذات الصلة بأعمال دورتها الثالثة والعشرين، وتقديم تقريراً إلى اللجنة في الدورتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين عن التقدم المحرز في هذا الاعتبار وكذلك إلى الجمعية.<sup>(٢)</sup>

٣- يهدف هذا التقرير إلى تزويد اللجنة بمعلومات محدّثة عن التقدم المحرز، حيث سيتم تقديم المعلومات التالية:

(أ) المنهجية المستخدمة في تقدير عدد أنشطة مكتب المدعية العامة

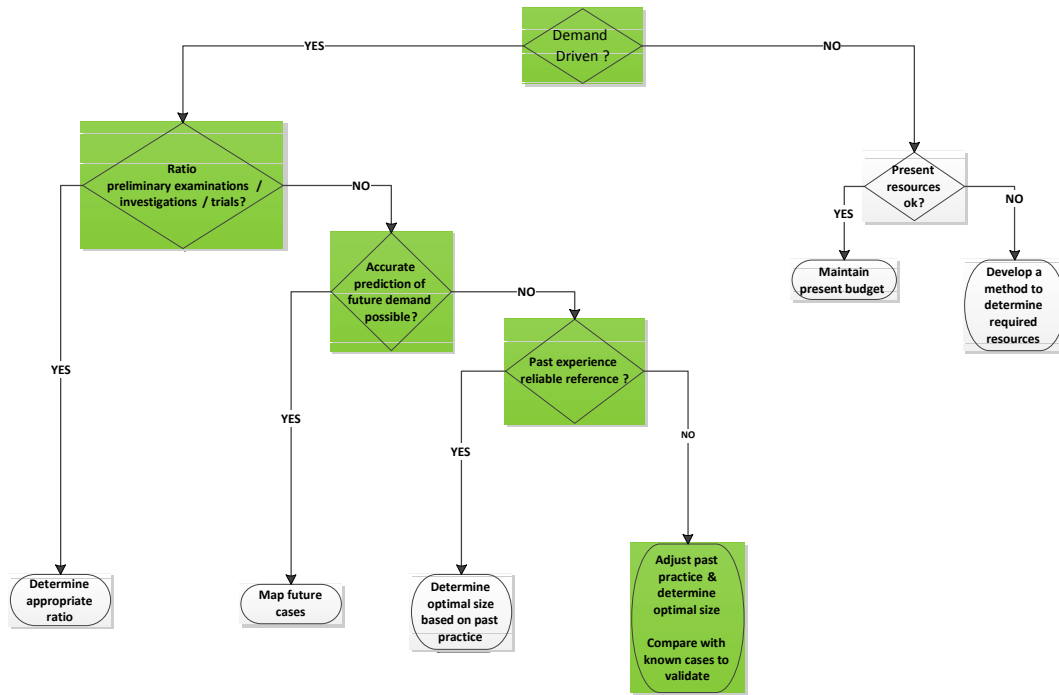
<sup>(١)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الدورة الثالثة عشرة، ٨ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نيويورك (ICC-ASP/13/20) المجلد الثاني، الجزء ب.٢، الفقرة ٥١.

<sup>(٢)</sup> الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، قرار بشأن الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٥، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٥، وحجم التقييمات لتخصيص نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتخصيصات التمويل لعام ٢٠١٥ وصندوق الطوارئ، ICC-ASP/13/Res.1.

(ب) الخطوات التالية

## ثانياً - تحديد الحجم الأساسي

٤- توضح شجرة اتخاذ القرارات الأساسية طريقة العمل في تحديد الحجم الأساسي الصحيح.



٥- لقد اختار مكتب المدعية العامة نهج المحكمة الذي يعتمد على الطلب كنقطة انطلاق. إن المحكمة تتعامل مع "أكثر الجرائم خطورة وموضع اهتمام المجتمع الدولي". لقد أكدت الدول الأطراف أيضاً في السابق هذا الأمر كنقطة انطلاق مناسبة. سيكون من شأن أي نهج آخر غير النهج الذي يعتمد على الطلب أن يخالف هدف وغرض النظام الأساسي. في الواقع، إن مكتب المدعية العامة سيكون مقصراً في أداء واجباته القانونية إذا رفض بشكل واضح التحقيق في الجرائم الواقعة ضمن اختصاصه الواردة من إحدى الدول الأطراف على أساس أن حصة أعماله "الكوتا" للحالات التي يمكن له أن يتعامل بها ضمن الموارد المتاحة قد اكتملت. لذلك يتحتم أن تُعطي لمكتب المدعية العامة بنية أساسية تكون قادرة على الاستجابة على نحو كاف للمطالب الإضافية مع الاستمرار في معالجة عبء العمل الحالي.

٦- إذا كان مكتب المدعية العامة قادراً على استخدام نسبة مئوية لاحتساب عدد الدراسات الأولية التي تؤدي إلى تحقيقات وعدد التحقيقات التي تؤدي إلى مقاضاة، فإن تحديد عدد الدراسات الأولية سيكون كافياً لتوقع العدد الدقيق للتحقيقات والمقاضاة. ولكن، لقد توصل مكتب المدعية العامة إلى استنتاج مفاده أن مثل هذه النسبة ليست جديرة بالثقة بحيث أن الدراسات الأولية لا تؤدي إلى عدد

موحد للتحقيقات في أي حالة.<sup>(٣)</sup> وينطبق نفس المنطق على نسبة التحقيقات التي تؤدي إلى مقاضاة. إن عدد الأشخاص المتهمين الناشئ عن التحقيقات هو أيضا متغير بحيث أنه لا يمكن توقع وقت الاعتقال أو وقت الاستسلام.<sup>(٤)</sup> ونتيجة لذلك، فإن العدد المطلوب يجب أن يتم تقديره لكل نشاط أساسي على حدة.

٧- وبما أن النهج القائم على نسبة ليس ممكناً، لقد حدد مكتب المدعية العامة احتمالين لتحديد حجمه الأساسي في المستقبل:

(أ) نهج يعتمد بكامله على الطلب، حيث يقوم مكتب المدعية العامة بالتعامل مع جميع الحالات عندما تنشأ.

(ب) نهج يعتمد على الطلب المقدر حيث يحاول مكتب المدعية العامة تحديد عدد الحالات التي ينبغي أن يتوقعها كل عام استناداً إلى التجربة السابقة.

٨- وباعتبار النهج الذي يعتمد بكامله على الطلب، فإن مكتب المدعية العامة بحاجة إلى تقييم ما إذا كان من الممكن الحصول على إشارة دقيقة لاحتياجاتنا في المستقبل تستند على معرفتنا الحالية. ولكن، لا يمكن توفير التنبؤ إلا بنسبة غير كافية من اليقين وسيقتصر على الحالات المعروفة بالفعل للمكتب. وبالتالي لا يمكن لمكتب المدعية العامة التنبؤ بشكل كاف مسبقاً لعدد الحالات الجديدة التي ستنشأ أو عن طبيعة وعدد الجرائم التي سيتم تحديدها في الحالات القائمة.

٩- إن استخدام نهج يعتمد بكامله على الطلب، يتطلب وجود زيادة حادة وفورية في موارد مكتب المدعية العامة ليكون قادراً على التعامل بجميع الحالات بشكل كامل وبدون الحاجة إلى إعطاء الأولوية للبعض على حساب الآخرين. إن هذا النهج من شأنه يولد عدم القدرة على التنبؤ بشأن الموارد على المدى القصير والطويل. وفيما يتعلق بالدراسات الأولية أو التحقيقات أو بدء وانتهاء المحاكمات، فيمكن التوقع بأن تتقلب الميزانية من سنة إلى أخرى.

١٠- البديل لنهج يعتمد بكامله على الطلب سيكون من شأنه أن يحتسب "الطلب المقدر". وباستخدام هذا الأسلوب، فإن مكتب المدعية العامة سيحتسب الحجم الأساسي على أساس الخبرة السابقة وذلك لتوليد توقعات تكون واقعية بقدر الإمكان. يجب أن تطبق المحاذير التالية عند اعتماد هذا النهج:

<sup>(٣)</sup> من الأمثلة الحديثة هناك حالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. بعد إجراء الدراسة الأولية، قررت المدعية العامة فتح تحقيقين للتحقيق

في الجرائم المزعومة التي ارتكبت منذ عام ٢٠١٠ من قبل (أ) سيلبكا (ب) والمليشيات المضادة ل بالাকা.

<sup>(٤)</sup> لقد أدى استسلام دومينيك أونغوين إلى تغيير في الحالة للجرائم المزعومة ارتكبتها من قبل جيش الرب للمقاومة في أوغندا. لقد قررت الدائرة التمهيدية الثانية فصل القضية المرفوعة ضد السيد أونغوين عن المتهمين الآخرين من قادة جيش الرب للمقاومة (كوني وآخرون) لتلافي أي تأخير في الإجراءات التمهيدية ضد السيد أونغوين. وبالتالي، قد يكون هناك أكثر من محاكمة واحدة في حالة كانت في الأصل حالة واحدة إذا ومتى سيتم أخيراً إحضار قادة آخرين أمام محكمة.

(أ) منذ عام ٢٠٠٤، لم يتغير سير أعمال المحكمة بشكل ملحوظ. وعلاوة على ذلك، لقد تطورت البيئة التي تعمل فيها بشكل أساسي على مر السنين منذ وقت إنشاء المحكمة. لقد تم حل هذا التحذير عن طريق تعديل تجربتنا السابقة في ضوء الاستراتيجية والممارسة الحالية؛

(ب) إن عدد الدراسات الأولية والتحقيقات والمقاضاة منخفضاً إلى حد ما. إن هذا يجد من موثوقية استخدام المعدلات؛

(ج) إن العدد المقدر لا يأخذ في عين الاعتبار الظروف الاستثنائية، التي لا يزال صندوق الطوارئ متواجداً من أجلها؛

(د) لم يتم وضع أي حد أقصى لعدد المحاكمات المقدرة. ونظراً إلى الحاجة إلى التيقن من توفير المعاملة المناسبة والمعالجة السريعة للمشتبه فيهم بعد احتجازهم، فقد يكون من الضروري تخطي الحجم الأساسي المقدر؛

(هـ) يستند عدد الأنشطة على افتراض الظروف المثالية التالية:

(١) الأمن بالقدر الكافي للعمل

(٢) التعاون بالقدر الكافي

(٣) توفير الموارد المطلوبة

١١- لقد استنتج مكتب المدعية العامة أن حجمه الأساسي - وبالتالي حجم أنشطته - يمكن تحديده باستخدام إما النهج الذي يعتمد بكامله على الطلب أو النهج الذي يعتمد على الطلب المقدر. إذا تم اختيار النهج الذي يعتمد على الطلب المقدر، عند ذلك ستم مراجعة التوقعات كل ثلاثة سنوات، عندما يتم إصدار الخطة الاستراتيجية الجديدة.

١٢- إن تحديد حجم أساسي مستقر لمكتب المدعية العامة يجلب معه فوائد إضافية مهمة: أولاً، النموذج الحالي للنمو المتقلب والاستخدام الواسع لعقود المساعدة المؤقتة العامة يمكن استبداله بنموذج يمكن التنبؤ به للنمو الخطي تجاه حد أقصى محدد مسبقاً، وبعد ذلك أي نمو لاحق يكون استثنائي ومؤقت في طبيعته. (وعلى هذا النحو، سيكون ذلك مغطى عن طريق صناديق المساعدة المؤقتة العامة). ووفقاً لذلك، الغالبية العظمى من الوظائف المتنبأ بها في البنية الأساسية ستكون وظائف ثابتة، باستثناء تلك الوظائف التي بحكم طبيعتها يجب أن ينظر إليها بأنها وظائف عابرة، مثل الدعم اللغوي للغات حالات محددة. إن هذا من شأنه إعادة استخدام عقود المساعدة المؤقتة العامة إلى وضعها الصحيح: ولن يلزم بعد ذلك اللجوء إلى هذه العقود لتغطية مهام مكتب المدعية العامة الأساسية ولكن بدلا من ذلك تستخدم فقط لإضافة أو تكملة الهيكلية القائمة ("الحجم الأساسي") عندما تتجاوز المدخلات قدرة مكتب المدعية العامة لمعالجتها وإنتاجها. في هذا السيناريو، الوحدة الممولة من المساعدة المؤقتة العامة

تكون وحدة يمكن فصلها أو مرتبطة بحالة عاجلة أو حالة ما حيث يتم فصلها عن المكتب فور التعامل بالقضية أو الحالة بالقدر الكافي<sup>(٥)</sup> أو لم تعد مطلوبة لتلك الحالة أو القضية (على سبيل المثال، إذا تم إصدار أوامر إلقاء القبض، ولكن بعد فترة من الزمن يصبح من الواضح أنه لا يوجد احتمال فوري لإلقاء القبض، فيمكن إلغاء الوظائف الإضافية بعد أن إتباع الإجراءات السليمة لوضع القضية في وضع السبات).

### ثالثاً - الاستنتاجات

١٣ - لقد تم عمل احتسابات مؤقتة لعدد الأنشطة الأساسية المطلوبة، وسوف تبقى مؤقتة إلى حين الانتهاء من المناقشات الجارية ضمن مكتب المدعية العامة لتقييم دقتها وأثرها.

١٤ - يمكن احتساب حجم أساسي مستدام بأي من الطريقتين التاليتين:

(أ) هج يعتمد بكامله على الطلب، الذي يتيح للمكتب الاستجابة لكل طلب فوراً ولكن ذلك له سلبيات عدم الاستقرار المالي.

(ب) هج يعتمد على الطلب المقدر، الأمر الذي من شأنه أن يخلق ميزانية أكثر استقراراً ولكنه يحتاج إلى المزيد من تحديد أولويات القضايا في السنوات الثلاث المقبلة.

١٥ - سيتم اعتماد الجدول الزمني التالي في تحديد الحجم الأساسي المستدام لمكتب المدعية العامة وتأثيره على أجهزة المحكمة الأخرى:

التغذية المرتدة عن النموذج	آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٥
احتساب الموارد اللازمة للحجم الأساسي بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى بحيث يمكن أيضا آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٥ تحديد التأثير عليها	
القرار النهائي بشأن الحجم الأمثل المقترح من قبل المدعية العامة	نيسان/أبريل ٢٠١٥
الدمج في خطة مكتب المدعية العامة الاستراتيجية ومقترح الميزانية لعام ٢٠١٦	نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٥
رفع تقرير عن التأثير على الأجهزة الأخرى	٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥

(٥) يقوم مكتب المدعية العامة بإعداد وثائق حول استراتيجيات اختيار الحالات والقضايا والخروج.